

Distr.  
GENERAL

A/52/90  
11 March 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ١١٠ من القائمة الأولية\*

### تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

رسالة مؤرخة ٧ آذار / مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق لكم طيه نسخة من نص إعلان عشق أباد الذي اعتمد في المؤتمر البرلماني الدولي بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في آسيا الوسطى وكازاخستان، الذي عقد في مدينة عشق أباد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنة لو تكرمتم بطبعيم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهمما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٠ من القائمة الأولية.

(توقيع) أكسولتان عطاييفا  
الممثلة الدائمة لتركمانستان  
لدى الأمم المتحدة

.A/52/50 \* .....

.../..

180397 180397 97-06692

\* 97-06692 \*

## مرفق

### "حقوق الطفل والتدابير ذات الأولوية المخاطب بها لتنفيذ هذه الحقوق في آسيا الوسطى وكازاخستان"

#### إعلان عشق أباد الذي اعتمد في المؤتمر البرلماني الدولي

"تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في آسيا الوسطى وكازاخستان"  
الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)  
وتركمانستان بشأن مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي  
(عشق أباد، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧)

نحن ممثلي برلمانات أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان اجتمعنا في عشق أباد من أجل مناقشة المشاكل ذات الأولوية في بقاء الطفل وبنائه وحمايته وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، ولوضع استراتيجيات فعالة وواقعية لتنفيذ هذه الاتفاقية في بلدان آسيا الوسطى وكازاخستان، ولتحمّل الالتزامات المشتركة تجاه الطفل، الموجهة نحو توفير كل ما يلزم للطفل في بلداننا المستقلة كيما يعيش حياة كريمة وينمو اليوم وغداً.

ونحن نشكر اليونيسيف، والاتحاد البرلماني الدولي وتركمانستان الذين اشتركوا في إعداد هذا المحفل الهام. ونلاحظ بارتياح شديد أنه قد شارك في المؤتمر برلمانات عدد من الدول الضالعة في مشاريع مشتركة بين اليونيسيف في آسيا الوسطى وكازاخستان، ونعرب للدول المذكورة عن شكرنا العميق لأنها قاسمتنا التجربة في مجال تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

وإقرارا بالدور الحاسم للبرلمانات في المجال النبيل لتشجيع الجهود الالزمة لتنفيذ الأحكام ذات الأولوية والعملية التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل في آسيا الوسطى وكازاخستان، فقد اتفقنا بالإجماع على المسائل التالية:

لقد قبلنا واعتمدنا الرؤية الجديدة للطفل، المعرب عنها في اتفاقية حقوق الطفل. فينبغي احترام الطفل بوصفه شخصاً وله حقوق ويطلب عناية خاصة ومساعدة معينة من الدول والمجتمعات. ونحن نعترف بالكرامة الشخصية لكل طفل ونقدرها.

وسنواصل تربية الطفل في بلداننا في ظل الأحكام المنصوص عليها في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. وخاصة في ظل روح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والتضامن. وسيصبح هذا ضماناً لاستقرار المجتمع الإنساني وغده المطرد.

ونحن نناشد رؤساء أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان وكازاخستان أن يعلنوا عام ١٩٩٩ - عام الدفاع عن حقوق الطفل.

ويلزم أن يتتوفر للطفل مكان أنساب للإقامة والنمو الاجتماعي والروحي والثقافي والاقتصادي. ونحن نقر بضرورة تنفيذ الأسس القانونية الوطنية والموارد الميزانية المناسبة من أجل السعي إلى حل المشاكل المتصلة ببقاء الطفل ونمائه وحمايته ومشاركته. وكذلك وضع آليات تنفيذ القرارات المتخذة.

وسنساعد على نمو التعاون بين أعضاء برلمانات دولنا، وتعزيز الصلات مع اليونيسيف وغيرها من وكالات منظمة الأمم المتحدة، وأجهزة سلطات الدول والإدارات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والدينية، ووسائل الإعلام الجماهيرية. ونسنsem كذلك في تبادل المعلومات والخبرات والنهج الهداف إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

وبهدف المواءمة بين نظمتنا القانونية في مجال تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل نؤيد تكوين فريق مشترك بين برلمانات البلدان المهمة من أجل تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو إنشاء وتطوير آليات قانونية بكافة مجموعة المشاكل القائمة في مجال بقاء الطفل وحمايته ونمائه. وسيكرس الاجتماع الأول للفريق لمشاكل نقص العناصر الغذائية الدقيقة ونقص اليود في الأطفال وسيعقد في مدينة شولبوناتا (قيرغيزستان). وسيتخذ القرار بشأن موعد الاجتماع في وقت لاحق.

وسنسعى، على الصعيد الوطني، إلى إنشاء آلية للتنسيق بين الأنشطة والجهود التي تضطلع بها هيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، فيما يتصل بتنفيذ ورصد اتفاقية حقوق الطفل.

وسنعمل على زيادة تحسين تشعّعاتنا الوطنية في هذا الشأن لكفالة قيامها على أكمل وجه بعكس أحكام اتفاقية حقوق الطفل وإنشاء الآليات الفعالة اقتصاديًا التي تزود الطفل بالخدمات الاجتماعية الازمة، وخاصة في مجالات الوقاية الصحية وتوفير المياه والإصحاح، والتعليم، والعمل، والضمان الاجتماعي، والعدالة.

وسنعمل على تشجيع إنشاء أو تعزيز اللجان البرلمانية، وغيرها من اللجان والأفرقة المعنية بمشاكل الأطفال في بلداننا من أجل اضطلاع باستعراض وتقديم شاملين للتشرعيات المتصلة بالأطفال، ووضع التوصيات الهدافـة إلى تعديـلها واستكمـالها.

وسنعمل على تطوير التشريعات الهدافـة إلى تحسين تغذـية الأطفـال والنسـاء، وخاصة عن طـريق وضع المعايـر الخـاصـة بـدمـغ السـلـع الغـذاـئـية بالـعلاـمة التجـارـية وإـثـراـتها بـالمـوـاد المـغـذـية (إـضـافـةـ اليـوـد إـلىـ المـلحـ وإـغـنـاءـ الدـقـيقـ بالـحـدـيدـ) وـتـطـبـيقـهاـ الفـعـالـ، معـ مـرـاعـاةـ مـتـطلـبـاتـ المـدوـنةـ الدـولـيـةـ لـتـسوـيـقـ بـداـئـلـ لـبـنـ الـأـمـ.

ونحن نؤكد أهمية إجراء المزيد من البحوث ووضع توصيات عملية لتحسين حالة الفتيات والنساء في سياق التنمية الوطنية الاجتماعية - الاقتصادية على أساس اتفاقية حقوق الطفل، وإعلان ومنهاج عمل

بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسيولى اهتمام خاص لمشاكل تعليم الفتيات، ووفيات الأمهات وحمل المراهقات.

وستتخذ التدابير الفعالة لحل مشكلة الأطفال الذين يوجدون في أحوال صعبة بدرجة استثنائية وتلبية احتياجاتهم من ناحية الرعاية والحماية. ويطلب عناية خاصة الأطفال من ضحايا الحرب الأهلية في طاجيكستان، وأطفال بحر آرال، وسيمبابلانسك وغيرهما من الأقاليم الخطرة إيكولوجيا، والأطفال الذين يوجدون في دور الأطفال وغيرها من المؤسسات، والأطفال الجانحون، والأطفال العاملون، والأطفال المشردون. ويلزم اتخاذ إجراءات اللازمة على الصعيد الوطني والم المحلي من أجل منع الاتجار بالأطفال، وكذلك استغلالهم جنسيا، وإساءة استعمالهم للمخدرات. ويلزم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الأطفال اللاجئين والأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة والمحروميين من الوسط العائلي، وكذلك حقوق الأطفال المعوقين. ويلزم تزويد الموجودين في ظروف صعبة بدرجة خاصة من أطفال وأسر المساعدات الاجتماعية اللازمة والتوجيه الضروري، بما في ذلك التزويذ بالمساعدة المادية.

والعامل الهام في ضمانبقاء الطفل ونائه وحمايته ومشاركته وضمان نوعية الخدمات الاجتماعية وتوفيرها هو المجتمع المدني. وسنsem في تنمية المجتمع المدني ونشجع الأنشطة المدنية الموجهة نحو مصالح الطفل، وخاصة عن طريق سن القوانين والقواعد التي تتمشى مع الممارسات الدولية، ونسلم بأهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية وسنعزز التعاون المثمر والشراكة الفعالة للمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية.

ونسلم بما للأسرة من دور هام في موضوع تنشئة الطفل ونائه. وسنساعد في إنشاء بيئة تكوحن آباء مسؤولين ومتعلعين، وبناء الهياكل الاجتماعية، التي تضمن تقديم الدعم للأسرة المحرومة، وتشجيع أشكال مختلفة من الرعاية، بما في ذلك نقل الأطفال المحروميين من رعاية الآباء إلى أسر أخرى لتنشئتهم. وينبغي العمل على زيادة حقوق وإمكانيات الأطفال وأسر من خلال تيسير حصولهم على المعلومات الضرورية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل. وسنولي عناية خاصة لتدريب الإخصائيين الاجتماعيين الذين يعالجون مباشرةً مشكلات الأطفال وأسر.

ونعتقد أنه من الضروري توجيه انتباه برلمانات بلادنا إلى نص إعلان عشق أباد، وكذلك العمل على تعميم نص هذا الإعلان في وسائل الإعلام الجماهيرية ونشره في الجرائد الوطنية.

-----